

محاولات تمرکز جيش التحرير الجزائري في ليبيا: قراءة في الموقف

الليبي (1960 – 1962)

أ. نجة خليفة علي عبد الله*

قسم التاريخ، كلية التربية صرمان، جامعة صبراتة

najatabadallh@gmail.com

0009-0005-8960-3899

تاريخ الإرسال 2026/7/6 م تاريخ القبول 2026/8/11 م

Attempts by the Algerian National Liberation Army to Establish Bases in Libya: An Analysis of the Libyan Position (1960–1962)

A. Najat Khalifa Ali Abdullah*

Department of History, College of Education, Sorman, University of Sabratha

Abstract:

This study examines the role played by the Libyan side in the course of the Algerian Revolution by studying the experience of the Southeastern Front during the period from 1960 to 1962. This front was one of the most important desert fronts whose activities were directly connected to Libyan territory, whether in terms of launching operations, supplying resources, or maintaining communication. The study aims to analyze the Libyan position toward the activities of the Algerian National Liberation Army and to identify the factors that influenced this position during the early years of Libya's independence, in light of developments in the Algerian Revolution

and the regional and international circumstances that affected the formulation of Libyan policy toward these activities.

The study adopts a historical-analytical approach, supported by oral testimonies from the Mujahideen, to examine the nature of Libyan interaction with this front. It highlights the differences between the provinces of Tripolitania and Fezzan, as well as the role of local communities in facilitating or hindering the activities of the Algerian National Liberation Army. The study concludes that Libya constituted a vital strategic depth for the Algerian Revolution. Despite the official reservations that characterized the position of some authorities, these reservations were closely related to the nature of the circumstances Libya was experiencing at the time, as well as to the political and diplomatic challenges surrounding it.

الملخص:

يتناول هذا البحث الدور الذي أدّاه الجانب الليبي في مسار الثورة الجزائرية من خلال دراسة تجربة جبهة الجنوب الشرقي خلال الفترة الممتدة بين 1960 و1962، بوصفها إحدى أهم الجبهات الصحراوية التي ارتبط نشاطها مباشرة بالأراضي الليبية، سواء من حيث الانطلاق أو التموين أو الاتصال. ويهدف البحث إلى تحليل الموقف الليبي من نشاط جيش التحرير الجزائري، وبيان العوامل التي أثّرت في هذا الموقف خلال السنوات الأولى من استقلال ليبيا، في ظل تطورات الثورة الجزائرية، وما ارتبط بها من ظروف إقليمية ودولية كان لها أثر في رسم السياسة الليبية تجاه هذا النشاط.

يعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي، مدعوماً بالشهادات الشفهية للمجاهدين، للكشف عن طبيعة التفاعل الليبي مع هذه الجبهة، مبرزاً التباين بين ولايتي طرابلس وقران، ودور المجتمع المحلي في تسهيل أو عرقلة نشاط جيش التحرير. ويخلص البحث إلى أن ليبيا شكّلت عمقاً استراتيجياً حيوياً للثورة الجزائرية، رغم التحفظ الرسمي الذي طبع موقف بعض السلطات، فإن ذلك ارتبط بطبيعة المرحلة التي كانت تمر بها ليبيا، وما رافقها من تحديات سياسية ودبلوماسية.

الكلمات المفتاحية:

ليبيا، الثورة الجزائرية، جبهة الجنوب الشرقي، الصحراء الليبية، الحدود الليبية الجزائرية، طرابلس، قران، المغرب العربي.

المقدمة:

مثّلت ليبيا، منذ اندلاع الثورة الجزائرية، إحدى المناطق التي اعتمد عليها جيش التحرير الوطني الجزائري، بحكم امتداد الحدود بين البلدين، وما نشأ عبرها من صلات تاريخية واجتماعية، وما أتاحتها طبيعة المنطقة من سهولة الحركة والاتصال. وقد أسهمت هذه العوامل في توثيق الصلة بين الثورة الجزائرية وليبيا، وجعلت الأراضي الليبية تؤدي دوراً مهماً في دعم نشاط جيش التحرير الوطني الجزائري. غير أن هذا الدور تأثر بالظروف التي كانت تمر بها الدولة الليبية بعد استقلالها، وبالاختبارات التي حكمت سياستها في تلك المرحلة

وقد قامت ليبيا بدور مهم في مساندة الثورة الجزائرية، خاصة على مستوى الامداد والتموين، حيث شكّلت أراضيها الجنوبية منفذاً أساسياً لتسريب السلاح والعتاد، ومجالاً لعبور عناصر جيش التحرير الجزائري، مستفيدة من الطبيعة المفتوحة للصحراء، وضعف الرقابة الاستعمارية المباشرة مقارنة بالجبهات الأخرى. غير أن هذا الدور لم يكن معلناً أو ثابتاً في جميع مراحلها، بل خضع لجملة من الاعتبارات السياسية والأمنية في ظل الضغوط الفرنسية، والتوازنات الإقليمية.

وتكشف الأحداث الميدانية، وفي مقدمتها معركة إيسين في بداية أكتوبر 1957، عن الأهمية الاستراتيجية للجانب الليبي في مسار العمل العسكري لجيش التحرير الجزائري. فقد أبرزت هذه المواجهة حجم الرهان الفرنسي على مراقبة الحدود الجنوبية، كما أظهرت في المقابل قدرة جيش التحرير على استثمار العمق الصحراوي الليبي، سواء في الحركة أو الإمداد، وهو ما انعكس مباشرة على تشديد فرنسا ضغوطها على ليبيا، ومحاولاتها الحد من هذا الدعم عبر القنوات الدبلوماسية والأمنية.

وفي هذا السياق، لم يكن الموقف الليبي من محاولات تمركز جيش التحرير الجزائري داخل أراضيها موقفاً بسيطاً أو أحادياً، بل جاء نتاج تفاعل بين التعاطف السياسي مع الثورة الجزائرية، والحرص على عدم تعرض الدولة الليبية لمواجهة مباشرة مع فرنسا، خاصة في ظل حداثة مؤسساتها العسكرية. وهو ما يفسّر تذبذب الموقف تبعاً لتطور الأوضاع الميدانية وتساعد الضغوط الخارجية.

وانطلاقاً من ذلك، تتناول هذه الدراسة الدور الذي لعبته ليبيا في مساندة الثورة الجزائرية، من خلال تتبع دورها في نقل السلاح إلى جيش التحرير الوطني الجزائري، وبيان موقف الحكومة الليبية من محاولات تمركز قواته داخل الأراضي الليبية، مع الوقوف على الأحداث التي ارتبطت بهذا الموضوع، وفي مقدمتها معركة

إيسين، وذلك اعتمادًا على تحليل الوقائع التاريخية في ضوء الظروف التي أحاطت بليبيا والثورة الجزائرية خلال تلك المرحلة.

1. التحضير لفتح جبهة الجنوب الشرقي من داخل المجال الليبي (1960)

شكّل تعيين العقيد هواري بومدين على رأس قيادة أركان جيش التحرير الوطني، خلال اجتماع المجلس الوطني للثورة المنعقد في طرابلس يوم 18 يناير 1960، مرحلة حاسمة في إعادة توجيه النشاط الثوري نحو الحدود الجزائرية-الليبية. فقد أفضى هذا الاجتماع، الذي احتضنته العاصمة الليبية، إلى بلورة تصور جديد يقضي بفتح جبهة في الجنوب الشرقي، انطلاقًا من الجانب الليبي، لمواجهة السياسة الفرنسية الرامية إلى فصل الصحراء الجزائرية، ولاسيما في المناطق القريبة من حقول البترول بإيجيلي. وفي هذا الإطار، جرت اتصالات بين قيادة الأركان الجديدة وبعض القيادات الميدانية، أسفرت عن تكليف الرائد فرحات حميدة الطيب، المعروف باسم "سي شوقي"، بمهمة التوجه نحو الحدود الجزائرية-الليبية لفتح واجهة جديدة. غير أن معرفته المسبقة بإخفاق المحاولات السابقة جعلته متحفظًا في البداية، قبل أن يُعاد طرح المهمة عليه بإلحاح، بالنظر إلى ما اكتسبته الحدود الليبية من أهمية استراتيجية في الحسابات العسكرية والسياسية للثورة. وقد كان لتدخل عبد العزيز بوتفليقة، المعروف حينها باسم "سي عبد القادر"، دور في ترجيح كفة القبول بالمهمة، لينتقل بعدها المعني بالأمر إلى ليبيا عبر مطار طنجة يوم 3 مارس 1960، رفقة مجموعة من المجاهدين التابعين لوزارة الاتصال، كانوا متوجهين إلى طرابلس من أجل إنشاء مركز للمخابرات داخل الأراضي الليبية، بعيدًا عن أعين الأطراف الإقليمية الأخرى⁽¹⁾.

وعند وصوله إلى طرابلس في 9 مارس 1960، بدأ سي شوقي، الذي أصبح يحمل الاسم الثوري "سي زكريا"⁽²⁾، نشاطه من داخل العاصمة الليبية، حيث أجرى اتصالاته الأولى بممثل الحكومة الجزائرية هناك، أحمد بودة، واستقر في البداية بأحد فنادق شارع الاستقلال، قبل أن ينتقل إلى مسكن يقطنه عمال اللاسلكي، ما يعكس الطابع التنظيمي والعملية للحضور الثوري الجزائري داخل ليبيا⁽³⁾.

ومن داخل طرابلس، انطلق العمل التحضيري الفعلي، إذ ركّز سي زكريا على جمع المعطيات المرتبطة بمهمته، مستفيدًا من شبكة العلاقات والاتصالات التي أتاحها الجانب الليبي، وسعى إلى التواصل مع مختلف الأطراف التي يمكن أن تقدم معلومات، ولو محدودة، تساعد في رسم خطة أولية لفتح الجبهة. كما أولى اهتمامًا

خاصًا بدراسة المحاولات السابقة التي انطلقت هي الأخرى من ليبيا، بهدف الوقوف على أسباب فشلها وتفادي تكرارها.

وتشير المعطيات المتوفرة إلى أن أولى هذه المحاولات، التي تعود إلى سنة 1956، ارتبطت بمحاولة استمالة بعض قيادات قبائل أزجر للقيام بعمل مسلح ضد الوجود الفرنسي في مناطق التنقيب عن البترول. غير أن هذه المبادرة، التي جرى التحضير لها انطلاقًا من طرابلس، انتهت بالفشل بسبب سوء تقدير العوامل المحلية، إذ لم تُترجم الوعود المقدمة إلى فعل ثوري ملموس. كما تكشف محاولة ثانية، جرى التخطيط لها في الوقت نفسه، عن الصعوبات التي واجهت العمل الثوري في الجنوب الشرقي، حيث أدى سوء اختيار الوسطاء المحليين إلى ضياع الأموال والأسلحة، واضطرار العناصر المتواجدة في طرابلس إلى التدخل السريع لاسترجاع العتاد، تفاديًا كشف الشبكات الثورية داخل الأراضي الليبية⁽⁴⁾.

وبذلك، يتضح أن التحضير لفتح جبهة الجنوب الشرقي لم يكن مجرد قرار عسكري جزائري، بل مسارًا تبلور عمليًا من داخل ليبيا، وخاصة مدينة طرابلس، التي شكّلت مركزاً للتخطيط، وجمع المعلومات، ومراجعة التجارب السابقة، في سياق تفاعل بين متطلبات الثورة الجزائرية والوضع السياسي والأمني في ليبيا.

2. محاولات تمرکز جيش التحرير الجزائري في إقليم فزان (1957-1960)

شهد إقليم فزان، محاولات متعدّدة لتمرکز عناصر من جيش التحرير الجزائري داخل مناطق الجنوب الليبي، حيث تداخلت المطالب الثورية مع الأوضاع السياسية والأمنية المحلية. ففي سنة 1957، جرت محاولة وُصفت بالجدية، لعب فيها أحد الليبيين، المعروف باسم خالد بن الوليد، دور الوسيط السياسي، إذ تمكّن من إقناع الملك إدريس السنوسي بالسماح المؤقت بتمرکز قوة جزائرية في إقليم فزان. وبناءً على هذا الإذن، وصلت قوات مسلّحة من تونس بقيادة الرائد إيدير، وتمرکزت في ناحية غات⁽⁵⁾.

غير أن هذا القبول من قبل سلطات فزان جاء متحفّظًا ومشروطًا، في انتظار أول ذريعة للتراجع عنه. وقد شكّل أول احتكاك عسكري بين القوة الجزائرية وعناصر من الجيش الفرنسي، كانت ترافق قافلة تجارية متجهة من الجزائر إلى غات، منطلقًا لقرار سلطات فزان بطرد هذه القوة، ما اضطر الرائد إيدير إلى الانسحاب والعودة بجيشه إلى تونس، لتطوّر بذلك صفحة أولى من محاولات التمرکز داخل الإقليم⁽⁶⁾.

وفي سياق لاحق، انشغل سي زكريا بدراسة إقليم فزان من زاوية قدراته الميدانية، في ظلّ شخّ كبير في مصادر المعلومات، إذ لم يكن المتوفر سوى خرائط

سياحية إيطالية تعاني من أخطاء عديدة. ومن داخل هذا الواقع، جرى الاعتماد على شهادات ومعطيات بعض الجزائريين المقيمين على الشريط الحدودي، إلى جانب التواصل مع عناصر من الطوارق، الذين قدّموا صورة أولية عن الأرض والسكان، وكشفوا عن أوضاع عدد من الطوارق الذين بقوا في نواحي غات بعد انسحاب قوة إيدر، في وضعية لجوء قاسية مادياً ومعنوياً⁽⁷⁾.

غير أن العامل الحاسم في تقييم إمكانية إعادة التمركز لم يكن جغرافياً بقدر ما كان سياسياً، إذ انصبّ اهتمام سي زكريا على موقف السلطات الليبية المحلية في فزان. وقد أسهمت إفادات بعض الليبيين العاملين سابقاً في الإدارة المحلية بالإقليم في توضيح خلفيات هذا الموقف، حيث تبين أن حكام فزان كانوا يرتبطون بعلاقات وثيقة مع فرنسا، تعود جذورها إلى مرحلة الاحتلال الإيطالي وما تلاها من تحولات عسكرية وسياسية خلال الحرب العالمية الثانية⁽⁸⁾.

فقد شكّل إقليم فزان مسرحاً لمقاومة محلية باسلة ضد الاحتلال الإيطالي، قادتها قبائل ورفلة وأولاد سليمان تحت زعامة عمر سيف النصر⁽⁹⁾. وبعد انكسار هذه المقاومة، لجأت بعض عناصرها إلى الحدود التشادية، وهو ما أتاح للفرنسيين سنة 1943 استقطابهم ضمن قواتهم لمهاجمة الإيطاليين انطلاقاً من تشاد، وتمكّنوا بذلك من طردهم من فزان. ومنذ تلك المرحلة، احتفظ عمر سيف النصر بنفوذ واسع داخل الإقليم، واستمرت علاقته الوثيقة بالفرنسيين حتى بعد توقيع معاهدة خروج فرنسا من ليبيا في 10 أغسطس 1955، الأمر الذي انعكس على موقفه الراض لوجود جيش التحرير الجزائري في منطقته، حتى ولو صدر الإذن من الملك. وقد تلاقت هذه القراءة مع موقف ممثل الحكومة الجزائرية المؤقتة في ليبيا، أحمد بودة، الذي رأى بدوره أن عودة جيش التحرير إلى فزان أمر بالغ الصعوبة. غير أن هذا التقدير لم يمنعه من مواصلة الاتصالات على مستويات مختلفة داخل الحكومة الاتحادية الليبية، في محاولة لفتح ثغرة سياسية تسمح بتغيير الموقف. وفي هذا السياق، جرى لقاء مع رئيس ديوان الملك، البوصيري الشلحي، الذي أبدى تفهماً واستعداداً لبذل الجهد، مع إقراره بصعوبة التأثير على سلطات فزان، التي وصف موقفها بالمتصلّب⁽¹⁰⁾.

وأمام انسداد الأفق، قرّر سي زكريا نقل صورة الوضع إلى قيادة الأركان الجزائرية، طالباً تدخل الحكومة المؤقتة بشكل مباشر. وعلى إثر ذلك، أوفدت هذه الأخيرة عبد الحميد مهري، غير أن مهمته لم تُفض إلى نتائج عملية، واقتصرت على وعود لم تُترجم إلى قرارات فعلية. وفي محاولة أخيرة، سعى سي زكريا إلى الحصول على ترخيص فردي لزيارة اللاجئين الجزائريين المقيمين قرب الحدود وتفقد

أوضاعهم. وقد تحسّل على هذا الإذن، وسافر إلى مدينة سبها، حيث اصطدم بواقع النفوذ المحلي داخل فزان. إذ قبل هناك برفض صريح للاعتراف بالترخيص الذي يحمله، وجرى احتجازه أيامًا تحت الحراسة، الأمر الذي عكس بوضوح هشاشة سلطة الحكومة الاتحادية في الإقليم، وتشابك المصالح المحلية مع النفوذ الفرنسي⁽¹¹⁾. وانتهت هذه الحادثة بإعادته إلى طرابلس تحت الحراسة، لتؤكد مرة أخرى أن إقليم فزان لم يكن مجرد مجال جغرافي محتمل لتمركز جيش التحرير الجزائري، بل فضاءً ليبيًا تحكمه توازنات سياسية، ولا يمكن تحويله إلى قاعدة خلفية للعمل الثوري، رغم تعدد المحاولات وتنوع الوساطات.

3. طرابلس كعمق داعم للعمليات جيش التحرير الجزائري:

شكّلت مدينة طرابلس وضواحيها إحدى المناطق التي احتضنت عناصر من جيش التحرير الجزائري في مرحلة دقيقة أعقبت فشل التحركات العسكرية في الجنوب الشرقي. ففي ضاحية سيدي المصري، وُجدت مزرعة تضم أرضًا غير مزروعة وبناية بسيطة كان يقيم بها أحمد بوده، تحولت إلى مأوى لعدد من المجاهدين الجزائريين الذين لجؤوا إلى التراب الليبي في نوفمبر 1959، عقب نجاتهم من تداعيات المؤامرة الفرنسية-التونسية الرامية إلى القضاء على قوة الرائد محمد الحبيب جارية، وذلك بعد معارك بير رمان المعروفة في الذاكرة الثورية⁽¹²⁾.

وقد أظهرت هذه المرحلة أن الدعم الليبي للثورة الجزائرية لم يقتصر على الجانب العسكري، بل شمل أيضًا جوانب مدنية أسهمت في توفير الظروف المناسبة لاستمرار نشاط جيش التحرير الجزائري داخل الأراضي الليبية، إذ عاش هؤلاء المجاهدون في ظروف قاسية داخل قبو المزرعة، ما استدعى تدخل القيادة الثورية الجزائرية داخل ليبيا. وفي هذا السياق، جرى استئجار منزل ملائم داخل مدينة طرابلس لإيواء الجنود، كما تم الاتفاق مع صاحب المزرعة على تحويلها إلى قاعدة انطلاق أُطلق عليها لاحقًا اسم "قلعة العقيد لطفي"، لتصبح نقطة تنظيم وإعادة بعث معنوي لعناصر الثورة⁽¹³⁾.

ومن داخل ليبيا، أُعيد تنظيم المجاهدين، فُقَسِّمُوا إلى فوجين، وتلقوا تدريبات عسكرية بسيطة ودروسًا في استعمال الألغام، في محاولة لإعادة بناء الروح الجهادية لديهم، وإقناعهم بأن وجودهم داخل ليبيا ليس حالة لجوء عابرة، بل جزء من استمرارية العمل الثوري في محيطه الإقليمي. وفي الإطار نفسه، برزت أهمية الجنوب الليبي، خاصة مناطق الطوارق، حيث تم التواصل مع أحد المجاهدين

الطوارق القادمين من ناحية غات، التابعة لولاية فزان، للاستفادة من معرفته الميدانية، ونقل رسائل تطمين وتعبئة إلى العناصر المتخلفة هناك، تؤكد استمرار صلتهم بالثورة الجزائرية وحاجتها إليهم. كما عكست هذه الاتصالات تداخل الأوضاع الأمنية والسياسية داخل ليبيا، خاصة في ظل محاولات بعض المسؤولين المحليين التأثير على توجهات المجاهدين⁽¹⁴⁾.

وفي أغسطس 1960، أعدّ تقرير شامل حول الوضع في الحدود الليبية والجزء الشمالي الشرقي من الصحراء الجزائرية، أبرز الإمكانيات التي يوفرها مناطق الجنوبي الليبي، إلى جانب الصعوبات المرتبطة بالتموين والموقف الليبي، ما يدل على أن ليبيا لم تكن مجرد مجال عبور، بل ساحة تفاعل بين العمل الثوري والأوضاع الامنية⁽¹⁵⁾.

وأمام تعثر الرهان على ولاية فزان بسبب الوضع السياسي، برز توجه جديد نحو الاستفادة من المجال التابع لولاية طرابلس، خاصة منطقة غدامس والحدود المجاورة لها، باعتبارها بديلاً مؤقتاً يسمح بإعادة نشر النشاط الثوري، ويمهّد لاحقاً لإقناع السلطات المحلية بأن وجود جيش التحرير على الحدود الليبية لا يشكل تهديداً أمنياً، بل يندرج ضمن سياق دعم قضية تحررية مغاربية مشتركة.

4. التحوّل إلى محور غدامس وتنظيم نشاط جيش التحرير الجزائري (1961):

أثبت خيار التحوّل نحو ناحية غدامس والعمل ضمن الإطار الإداري لولاية طرابلس نجاحه مقارنة بالمحاولات السابقة في الجنوب الليبي. فقد أبدت سلطات الولاية موافقتها على تمرکز محدود لعناصر من جيش التحرير الجزائري على الشريط الحدودي، وإن كان ذلك ضمن شروط صارمة، تمثلت في تحديد عدد الجنود في حدود عشرين عنصرًا، ومنع القيام بأي عمل عسكري ضد القوات الفرنسية، مع قصر النشاط على العمل السياسي والاتصال بالداخل الجزائري⁽¹⁶⁾.

ورغم الطابع المحكوم بضوابط محدودة لهذه الشروط، فقد استطاع المجاهدون توظيف هذا الهامش المتاح بمرونة، الأمر الذي أتاح لهم لاحقاً التأثير على سلطات ولاية فزان، وانتزاع موافقة مماثلة، وإن جاءت بشروط أكثر قسوة، شملت منع الاتصال بالسكان المحليين، وحظر المرور نهائياً بالأماكن العامرة، ومنع التموين داخل الإقليم، حتى بالمواد الأساسية كالوقود. ومع ذلك، قُبلت هذه الشروط تقادياً لإغلاق مناطق الليبي الجنوبي بالكامل أمام النشاط الثوري⁽¹⁷⁾.

وفي إطار التنسيق مع الأجهزة الليبية، وبالاتصال مع مدير الشرطة في منطقة غريان، قام سي زكريا برحلة استطلاعية إلى ناحية غدامس، حيث وجد تعاونًا من أحد مسؤولي الشرطة المحليين، مكنه من القيام بجولة ميدانية على امتداد الحدود، وصولًا إلى أطراف الحمادة الحمراء ومنطقة الغار، حيث بدت أضواء الحقول البترولية في جهة إيجيلي. وقد سمحت هذه الجولة بتصحيح المعطيات الميدانية المتوفرة، وإعادة تقييم طبيعة الأرض وإمكانيات التحرك فيها⁽¹⁸⁾.

وعقب هذه المعاينة، عاد سي زكريا إلى طرابلس مصطحبًا عددًا من الجنود الذين جلبوا من ناحية غدامس، حيث جرى توزيعهم على مواقع مختارة داخل ليبيا. فنزلوا بداية في ثكنة صغيرة مهمة تعود للفترة الإيطالية، تقع على ربوة تشرف على قرية درج، تُرك فيها عنصر اتصال وتموين، بينما انتقلت بقية القوة إلى موقع توطات، الواقع في الجانب الشمالي من الحمادة، والذي وفر طبيعة صخرية مناسبة للاختفاء والدفاع، إضافة إلى وجود عين ماء، وإن كانت مالحة.

كما استفاد جيش التحرير من شبكة العلاقات الاجتماعية داخل غدامس، حيث وُضع بيت أحد الجزائريين المقيمين بها منذ زمن طويل، من قبيلة الشعابنة، في خدمة الثورة. وتحول هذا البيت إلى حلقة وصل مزدوجة: من جهة مع السلطات الليبية المحلية، ومن جهة أخرى مع الجزائريين العاملين في الجيش الفرنسي بمركز الدبداب، الذين كانوا يترددون على غدامس بصفة مدنية، ويجمعهم بصاحب الدار رابط قبلي وثقة متبادلة⁽¹⁹⁾.

وفي مطلع يناير 1961، توسع هذا التنظيم ليشمل محاولة مماثلة في ناحية غات، غير أن سلطات فزان امتنعت عن التنفيذ، متذرة بذرائع أمنية، منها مزاعم عن غارات جوية فرنسية داخل التراب الليبي، وهي حجج لم تثبت صحتها. ومع ذلك، لم تتوقف المساعي، وتمكن المجاهدون في أواخر أبريل 1961 من التمرکز في موقع تاصبت بجبل أراغن، قرب بئر تهالة، ضمن الحد العددي المسموح به. وهكذا تشكّل التنظيم الميداني النهائي داخل الجانب الليبي على النحو الآتي:

- قطاع شمالي بناحية غدامس
- قطاع جنوبي بناحية غات
- مركز خلفي بقاعدة العقيد لطفي بمدينة طرابلس، يتولى التموين والاتصال

غير أن هذا التنظيم واجه إشكاليين رئيسيين: صعوبة الاتصال بين القطاعين، وتعقيدات تموين القطاع الجنوبي بسبب البعد الجغرافي الذي يفوق 1600 كلم. وقد

جرى تجاوز مشكلة الاتصال تدريجيًا باستعمال وسائل بدائية ثم أجهزة إرسال، بينما بقي التموين تحديًا حقيقيًا، لم يُحلَّ إلا بفضل وسائل نقل ملائمة وخبرة ميكانيكية نادرة، وبدعم لوجستي من قاعدة طرابلس⁽²⁰⁾.

وفي هذا الإطار، لم يكن نمط التنظيم العسكري التقليدي صالحًا لطبيعة المناخ الليبي الصحراوي، فتم اعتماد وحدات صغيرة مرنة قادرة على التأقلم مع الأرض، والتحرك دون دليل، والعمل وفق الظروف المحلية.

وقد ظل العدو الفرنسي يراقب بقلق هذا النشاط المتنامي على الشريط الحدودي الليبي-الجزائري، وهو ما انعكس في تحركات دبلوماسية وأمنية داخل ليبيا، وضغوط متزايدة على السلطات المحلية. وتوَّج هذا التوتر بسلسلة من الأحداث التي أبرزت حساسية الدور الليبي، إذ وجدت طرابلس نفسها في موقع حرج بين التزاماتها السيادية وضغوط فرنسا من جهة، واستمرار التعاطف الشعبي مع الثورة الجزائرية من جهة أخرى⁽²¹⁾.

ورغم هذه المحاولات، فقد نجح محور طرابلس-غدامس، الذي شكل عمقًا حيويًا في تمكين جيش التحرير من الاقتراب من حقول البترول الاستراتيجية، وممارسة ضغط فعلي انعكس على مسار المفاوضات السياسية، ليؤكد أن ليبيا لم تكن مجرد منطقة عبور، بل ساحة تفاعل مركزي في معادلة الصراع حول الصحراء وثوراتها.

وفي الختام، لا يمكن إلا تسجيل ما تحمله هذه التجربة من دلالات تاريخية عميقة، حيث تكشف عن حجم التضحيات التي قُدمت داخل الأراضي الليبية، وعن تعقّد العلاقة بين العمل الثوري ومتطلبات السيادة، في مرحلة دقيقة من تاريخ المغرب العربي الحديث.

الخاتمة:

تُبرز دراسة محاولات تمركز جيش التحرير الجزائري داخل الجانب الليبي، ولا سيما عبر محور طرابلس-فزان، تعقّد الدور الليبي خلال مرحلة دقيقة من تاريخ المغرب العربي المعاصر، حيث تداخلت اعتبارات السيادة الوطنية مع الالتزامات القومية والضغوط الدولية. فقد وجدت الدولة الليبية، الفتية آنذاك، نفسها أمام معادلة صعبة: التعاطف الشعبي والرسمي مع الثورة الجزائرية من جهة، والاضاع الامنية من جهة أخرى.

تكشف الوقائع أن الموقف الليبي لم يكن موحدًا أو ثابتًا، بل اتَّسم بالتباين بين المركز والأطراف. ففي حين أبدت السلطات المركزية في طرابلس هامشًا من

المرونة، سواء عبر التساهل الإداري أو غرض الطرف عن بعض أشكال الدعم غير المعلن، اتسم موقف سلطات فزان بالتشدد والارتياح، وهو تشدد لا يمكن فهمه خارج سياق العلاقات السابقة مع فرنسا، والإرث الاستعماري الذي أعاد تشكيل موازين القوى المحلية منذ الحرب العالمية الثانية.

كما تُظهر هذه التجربة أن الدعم الليبي للثورة الجزائرية لم يكن دائمًا في صورة قرار سياسي صريح، بل جاء في كثير من الأحيان نتيجة مبادرات فردية، وشبكات علاقات شخصية وقبلية، وتحركات إدارية محدودة، عملت داخل هوامش ضيقة سمحت بها الدولة دون أن تعلنها رسميًا. ويكشف ذلك عن نمط خاص من “الدعم غير المباشر”، الذي يعكس ازدواجية بين التسليم الواقعي في الممارسة والرفض المعلن في الخطابات الرسمية، في محاولة لتفادي الاصطدام المباشر بالقوى الدولية الفاعلة.

وفي هذا الإطار، يتضح أن شخصية إدريس السنوسي ومحيطه السياسي شكّلت عنصرًا حاسمًا في رسم هذا التوازن الحذر، حيث سعى النظام الليبي إلى الحفاظ على استقلال قراره الداخلي، دون الانجرار إلى مواجهة مفتوحة مع فرنسا، خاصة في ظل هشاشة الدولة الليبية وحادثة مؤسساتها العسكرية والإدارية. وعليه، يمكن القول إن الجانب الليبي لم يكن مجرد امتداد جغرافي عابر لنشاط جيش التحرير الجزائري، بل شكّل ساحة تفاعل سياسي وأمني، عكست حدود الفعل القومي في ظل الدولة الوطنية الحديثة. كما أن هذه التجربة تُبرز أن الدعم الليبي، رغم تعثره أحيانًا، ساهم في مساندة الثورة الجزائرية، وتوفير عمقًا استراتيجيًا ساعد على توسيع الجبهة الميدانية والسياسية.

بيان تضارب المصالح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

الهوامش:

1. فرحات حميدة الطيب، مكائد ومشاكل الثوار، (مذكرات مخطوطة)، لدى الباحثة نسخة منها، ص. 81.
2. هو الاسم المستعار للرائد فرحات حميدة الطيب، حيث كان قادة جيش التحرير الجزائري يتحركون بأسماء مستعارة داخل ليبيا حتى لا يكونوا مكشوفين للاستخبارات الفرنسية.
3. فرحات حميدة الطيب، المرجع السابق، ص. 81.
4. عبد الحميد بن نصر بسر، كتيبة نحو العرق الشرقي الكبير (صحراء سوف) 1958-1962، (الجزائر: سامي للطباعة والنشر والتوزيع، 2024)، ص. 93.

5. عبد الحميد بن نصر بسر، مرجع سابق، ص. 95.
6. عبد الله مقلاتي، «دور ليبيا في دعم النشاط العسكري للثورة الجزائرية 1954–1962»، مجلة الدراسات التاريخية، المجلد السابع، العدد الأول، يناير 2025، ص. 97–122.
7. عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص. 97–122.
8. بهذا الخصوص انظر: الزرقاء سالم محمد حسين، «الحركة الوطنية في إقليم فزان ودورها في مواجهة الأطماع الفرنسية 1943–1956»، مجلة أبحاث، العدد السابع عشر، مارس 2021، كلية الآداب، جامعة سرت، ليبيا، ص. 292.
9. يُعدّ عمر سيف النصر (1880–1964) من أبرز الشخصيات السياسية والقبلية في إقليم فزان خلال مرحلة ما بعد الاستقلال الليبي، وينتمي إلى أسرة آل سيف النصر من قبيلة أولاد سليمان، التي لعبت دورًا محوريًا في تاريخ فزان السياسي والعسكري منذ العهد العثماني المتأخر، مرورًا بمرحلة الاحتلال الإيطالي، وصولًا إلى فترة الإدارة الفرنسية. تولّى عمر سيف النصر منصب والي فزان بعد وفاة شقيقه حمد سيف النصر سنة 1954، واستمر في مهامه إلى غاية نهاية النظام الاتحادي سنة 1963، وقد تميّزت ولايته بتداخل الاعتبارات المحلية مع الضغوط الدولية، خاصة فيما يتعلق بالحدود الجنوبية والعلاقات مع فرنسا في سياق الثورة الجزائرية. انظر: أرويعي محمد علي قناوي، «العلاقة بين أحمد سيف النصر ومحمد إدريس السنوسي من خلال العمل السياسي (1920–1954م)»، مجلة البحوث التاريخية، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، مج. 38، ع. 1، 2016، ص. 75–99؛ مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، (مصر: مطابع الأهرام التجارية، 1992)، ص. 352.
10. محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، (الرباط: طوب للاستثمار والخدمات، 1996)، ص. 177.
11. فرحات حميدة الطيب، المرجع، ص. 82.
12. الهادي بو غزالة حمد، شاهد من الثورة (مذكرات)، (الجزائر: مطبعة سخري، 2012)، ص. 197.
13. فرحات بن حميدة الطيب، مرجع سابق، ص. 95.
14. علي غنابزية، أدوار الكفاح المسلح في وادي سوف (1854–1962)، (الجزائر: مطبعة الوادي، 2016)، ص. 121.
15. مصباح بريك، شاهد من الثورة (مذكرات)، (الجزائر: سامي للطباعة والنشر والتوزيع، 2019)، ص. 98.
16. فرحات حميدة الطيب، مرجع سابق، ص. 95.
17. عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص. 106.
18. الهادي بو غزالة حمد، مرجع سابق، ص. 99.
19. فرحات حميدة الطيب، مرجع سابق، ص. 89.
20. عبد الحميد بن نصر بسر، المرجع السابق، ص. 98.